المحور الثاني :تقديم نظام الحسابات ٱلإقتصادية الجزائرية

المنظمة الدولية للمحاسبة الوطنية

كلفت الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والهيئة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بعض اللجان لوضع وتصميم أنظمة محاسبة وطنية موحدة، وذلك بهدف تحليل الأنظمة الاقتصادية لمختلف الدول وما يفصح عنه من تقدم أو تخلف اقتصادي ، وكذا عقد مقاربات بين هذه الأنظمة وقد أسفرت هذه الجهود عن اقتراح نظامين أساسين هما:

- نظام الحسابات الوطنية SCN المطبق في الدول الرأسمالية .
- نظام حسابات الناتج المادي SCPM المطبق في الدول الاشتراكية

وفيما يلي عرض الأسس النظرية التي يستند عليها كل نظام، والأعمال الأولى التي ساهمت في بلورتها وظهورها بعد ذلك في شكلها الحالي:

01– : نظام الحسابات الوطنية "SCN".

أ – الأسس التاريخية والفكرية لل "SCN"

تأثر هذا النظام بالفكر الكيتزي المستمد من النظرية العامة للتوظيف والفائدة و النقود الذي ظهر في 1936م، ولقد أعطى كيتز في نظريته أول شكل نظري للمحاسبة الوطنية ، أين يظهر ما نسميه بالأبعاد الثلاثة للمحاسبة الوطنية .

فيكتز انطلق في فكرة المحاسبة المؤسسة، أين يرى المراكز التالية:

- p= الربح
- a= رقم الأعمال
- c= التكلفة
- f= تكلفة العوامل (أجور ، فائدة، وأرباح الأسهم)

هذه المقادير مرتبطة حسبه وفق العلاقة محاسبة التالية p= a-c-f والانتقال من محاسبة المؤسسة إلى المحاسبة على المستوى الوطني يكفي حسب كيتز لقيام بعملية التجميع للمقادير السابقة للحصول على المجمعات الوطنية المرافقة لها P=A-C-Fومن هذه العلاقة نحصل على P+F= A-C.

يمثل الطرف الأيسر الدخل الوطني R=P+F ، أما الطرف الأيمن يمثل الناتج الوطني Y=A-C

ووصول كيتز إلى هذه النتائج لم يبق له سوى إظهار كيفية إنفاق الناتج الوطنيY أي الحصة التي تذهب للإستهلاك c وتلك التي تذهب للإستثمار I أي y=c+1 والذي يمثل الإنفاق الوطني النهائي.

وهكذا عبر كيتز عن نفس المقدار الممثل في الدخل الوطني (الثروة الوطنية) وفق ثلاث مقاربات مستقلة، وفق التدخل (p+f) وفق الانفاق (C+I)ووفق الإنتاج (y) وهي المقاربات اعتمدتها النظام الدولي الموحد لسنة 1970 في حساب الدخل الوطني

وبانتشار التحليل الكلي الكيتزي ازدهر البحث النظري النظري والتطبيقات العملية في مجال المحاسبة الوطنية بشكل عام،و ساهم في إعداد نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة "SCN" الذي تأخذ به معظم الدول الأنجلو- سكسونية بشكل خاص .

وبعدها برز دور البروفيسور "ريشارد ستون" بإصدار "الكتاب الأبيض" 1941 الذي يعد الوثيقة الرسمية الأولى للمحاسبة الوطنية مرفقة بعرض لموازنة الحرب العالمية الثانية لبريطانيا ، ثم انتقل إلى منظمة الامم المتحدة ليساهم في تصميم نظام محاسبي وطني دولي موحد عام 1947 تحت عنوان "قياس الدخل الوطني ووضع محاسبة وطنية" وشرع في العمل به عام 1953.

ونظرا للتطورات المتلاحقة تم تعديل هذا النظام عام 1968 ليحم اسم "نظام الحسابات الوطنية" والذي يستعمل الطرق الثلاث لكيتز في احتساب الدخل الوطني إلى جانب الاعتماد على نظرية القيد المزدوج التي تعد أهم ركائز علوم المحاسبة .و أعد للنظام دليلا للحسابات الوطنية ودليلا لكيفية تركيب مكوناتها

وهيكل نظام الحسابات الوطنية "SCN" يتكون هيكل نظام الحسابات الوطنية المعدل سنة 1986 من سنة حسابات رئيسية وهي:

1- حساب الإنتاج

2- حساب الإنفاق االإستهلاكي .

3- حساب الدخل والإنفاق.

4- حساب التكوين الرأسمالي.

5- حساب التمويل الرأسمالي.

6- حساب الصفقات الخارجية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الجداول النموذجية التي تبلغ 26 جدولا، ويتم إعداد هذه الحسابات والجداول لتقييد العمليات والصفقات الاقتصادية القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين الذي يطلق عليهم كذلك القطاعات الاقتصادية.

وتصنف إلى أربعة قطاعات رئيسية وقطاع مفترض للعالم الخارجي

1- المشروعات (قطاع الأعمال): ويظم المشروعات التي تقم بأنشطة إنتاجية وتهدف إلى تحقيق الربح.

2- المؤسسات المالية (قطاع الوسطاء الماليين) وهو القطاع الذي يضم المؤسسات التي تقوم بعمليات الوساطة بين المقرضين والمقترضين للأموال في الاقتصاد الوطني .

3- القطاع العائلي (المترلي) وهو القطاع يضم العائلات والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح

4- قطاع الإدارة الحكومية (الحكومة العامة) / وهو القطاع الذي يضم الخدمات العامة ويقدمها للجمهور وخاصة الخدمات التي لا يمكن أن تخضع لمنافسات السوق ولا يمكن تقديمها بطريقة اقتصادية مناسبة إلا عن طريق الحكومة

5- قطاع العالم الخارجي: وهو قطاع مفترض يظهر العلاقة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي، لذلك فإنه يصور جميع علاقات القطاعات الثلاثة (الأعمال، العائلي، الحكومي) مع العالم الخارجي.

2- : نظام حسابات الناتج المادي "SCPM" (نظام الموازين):

1- الأسس التاريخية:

نظام حسابات الناتج المادي هو النظام المطبق في البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقا، ويستمد مفاهيمه وفلسفته من الفكر الاقتصادي الماركسي والأعمال الأولى التي أسست هذا النظام تمت غداة ثورة 1917.

واستنادا إلى مبادئ هذا النظام وبناء عليها وضعت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة نظاما نشر في سنة 1970 سمي بـــ " نظام حسابات الناتج المادي" وأوصت بتطبيقه في البلدان الاشتراكية لاتفاقه مع هيكلها الاقتصادي وأرفقه بالقواعد والطرق التي تسمح بالانتقال من نظام الحسابات الوطنية "SCN" المطبق في الدول الرأسمالية إلى نظام حسابات الناتج المادي أو العكس.

2- هيكل نظام حسابات الناتج المادي "SCPM":

يتكون هذا النظام من مجموعة من الجداول تسجل فيها المعاملات والصفقات الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون (أي القطاعات الاقتصادية).

وعليه فإن نظام حسابات الناتج المادي يحتوي على العديد من الموازين أهمها.

- الميزان المادي (السلعي أو العيني) : يتكون من جانبين أحدهما لمصادر السلعة المعنية والأخرى لاستخداماتها ، وذلك باستخدام وحدات قياس عينية مثل متر، طن، هكتار.. الخ.

- الميزان المالي: يظهر التدفقات على شكل مواد ونفقات في الاقتصاد الوطني

- ميزان المواد البشرية، بواسطته يتم تحديد مصادر القوة العاملة اللازمة وتحديد حجم هذه القوة وكيفية توزيعها بين مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني .

- ميزان رأس المال الثابت (التجهيزات الأساسية) يظهر في إحدى جوانبه مصادر التجهيزات الأساسية وفي جانبه الآخر استعمالاتها.

وتجمع هذه الموازين الأربعة في ميزان واحد يدعى بميزان الاقتصاد الوطني ويقوم بالمعاملات التي تسجل في هذه الجداول المتعاملون الاقتصاديون والذين يطلق عليهم في المحاسبة الوطنية بالقطاعات الاقتصادية، وهم على أربعة أقسام :

1- القطاع الاشتراكي.

2- القطاع الخاص.

3- قطاع الخدمات

4- قطاع العائلات.

ومن الجدير بالذكر هو أن القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص يشكلان ما يسمى بقطاع الإنتاج المادي والذي يشمل النشاطات التالية: الصناعة، الزراعة، الغابات، والتشييد، البناء، النقل والتجارة، (جملة وتجزئة) والتموين والتخزين...الخ.

وفي الأخير يعتبر هذان النظامان أساس الأنظمة المطبقة في مختلف الدول وما يقترحه بعض الكتاب من تمييز لبعض الأنظمة المحاسبية الأخرى، مثل : نظام المدخلات ، المخرجات ، نظام التدفقات المالية، والمحاسبية الوطنية للمخزونات، ماهي في لحقيقة إلا أنظمة مشتقة أو جزئية من إحدى النظامين SNC و SCPM. ومن هذه الأنظمة المشتقة من هاذين النظامين هو نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي تم وضعه في سنة 1977 من قبل كتابه الدولة للتخطط

وهذا الاختيار كان تابعا مما يمليه خصائص وطبيعة الواقع الاقتصادي الجزائري، مع الاستفادة بطبيعة الحال مما يعرضه النظامين الدوليين إلا انه كان أميل إلى المحاسبة حسب الناتج المادي وهذا راجع للاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ممثلة في الاشتراكية.

3- : المحاسبة الوطنية الجزائرية

تمهيد:

تعود الأعمال الأولى المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر إلى العهد الاستعماري وبالتحديد إلى الفترة التي تم فيها إعداد وتنفيذ مخطط قسنطينة في 1959 من طرف السلطات الاستعمارية. أما بعد الاستقلال فيعود تاريخ إعداد أول نظام المحاسبة الوطنية إلى السنوات 1964-1965، حيث تم إعداد أول قاعدة محاسبية ثم بمقتضاها إعداد حسابات تتعلق بسنة 1963. وقد تم إنجاز تلك الأعمال من طرف فريق متعدد الجنسيات يضم بعض الجزائريين وبالمساهمة الشبه الكلية لمكتب دراسات الفرنسي (SEDES) وبعدها تم استبدال قاعدة 1963 بقاعدة 1967 وذلك بغية الاستفادة من التحسينات المتعلقة بحق الملاحظة ومن نوعية الإحصاءات المتاحة.

إشكالية تحديد حقل الإنتاج:الإنتاج هو عملية اجتماعية تخص العلاقات بين الإنسان والطبيعة،وكذلك العلاقات بين الأشخاص، ولتحقيق عمليات الإنتاج يجب أن يكون هناك توافق ومزج بين أربعة عوامل أساسية (العمل،رأس المال،الأرض، التنظيم)

إن عمليات الإنتاج تؤدي إلى خلق سلع وخدمات تلبي حاجيات الإنسان والمجتمع بصفة عامة، وفي جميع الأنظمة الاقتصادية سواء كانت قديمة أم حديثة فإنه يوجد نوعان من الإنتاج:

-الإنتاج السوقي :هو إنتاج السلع والخدمات الموجهة أساسا للبيع،

-الإنتاج المعيشي :هو إنتاج السلع المستهلكة مباشرة من قبل المنتجين أنفسهم.

إن المحاسبة الوطنية تهتم بالنشاطات الاجتماعية التي تؤدي إما إلى الإنتاج السوقي أو الإنتاج المعيشي أو الخدمات غير المسوقة كما تهتم المحاسبة الوطنية بالعمليات الاقتصادية التي تكون نتيجة العمل الاجتماعي المخصص للإنتاج وذلك أثناء مراحل(الإنتاج و التوزيع ، التبادل ، الاستهلاك).

-مفهوم حقل الإنتاج :هو الإطار الذي يحدد العمليات والأنشطة الإنتاجية لبلد معين .سواء كان ذلك بالاعتماد على نظرية اقتصادية معينة أو ثقافة أو أي معيار تحدده الدولة

* SCPM:حقل الإنتاج حسب نظام المحاسبة حسب الناتج المادي يعتمد حقل الإنتاج في هذا النظام على نظرية القيمة (العمل) حيث يصنف هذا النظام النشاطات الاقتصادية إلى قطاعين أساسين هما قطاع الإنتاج المادي و قطاع الخدمات غير المادية ، حيث أن نشاطات قطاع الإنتاج المادي تعتبر إنتاجية فتدخل في حقل الإنتاج في حين أن نشاطات قطاع الخدمات غير المادية فهي نشاطات غير إنتاجية ، وبالتالي لا تدخل ضمن حقل الإنتاج . إن العمل المنتج في ظل نظام SCPM هو العمل الذي يتدخل فيه الإنسان من خلال الطبيعة لتلبية حاجيات المجتمع، وبالتالي فهو العمل المخصص لإنتاج السلع والخدمات. يؤكد نظام SCPM على أهمية الخدمات المادية لأنها امتداد مباشر للعملية الإنتاجية وبالتالي فإن خلق القيمة حسب نظام SCPM يكون أساسا في قطاع المنتجات المادية وقطاع الخدمات المادية، ويشمل قطاع الإنتاج المادي كل من(الصناعة، الفلاحة،البناء)،وبالنسبة لأهم الخدمات الإنتاجية المادية فتتمثل في: (الاتصالات،التجارة،التخزين)،أما قطاع الخدمات غير المادية فتمثل :

(الخدمات العمومية،السكن،التعليم،الصحة،القطاع المالي،التأمينات،الإدارات العمومية).

- SCN:حقل الإنتاج حسب نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة

أصدرت هيئة الأمم المتحدة عام 1953 نظاما للحسابات الوطنية يتكون من مجموعة من الحسابات ،و يعتمد هذا النظام على أساس نظرية المنفعة، وبذلك حسب هذا النظام كل عمل يخلق منفعة هو منتج،وبالتالي فإن أي نشاط اقتصادي يخلق منفعة فيعتبر ضمن حقل الإنتاج ،ويشمل ذلك كل من الإنتاج المادي وغير المادي والإنتاج السوقي والإنتاج المعيشي(كالخدمات المترلية، خدمات الصحة،التعليم...) ،تم إدخال بعض التعديلات على هذا النظام سنة1995

- SCEA:حقل الإنتاج حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قبل أن نبين حقل الإنتاج في هذا النظام يجب أن نعلم أن نظام المحاسبة المطبق في الجزائر ليس أصليا وإنما هو ، مشتق يستمد مختلف مفاهيمه من النظامين السابقين (SCPM/SCN) وفيما يخص نشأة هذا النظام يمكن القول أنه نشأ بعد الاستقلال مع القيام ببعض التعديلات وتم تسميته بنظام SCNA نظام الحسابات الوطنية الجزائرية وذلك حتى 1977 حيث تم وضع نظام جديد سمي بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية 5 SCEA حيث كلف الديوان الوطني للإحصائيات OMS بتطبيق هذا النظام.

أما بالنسبة لمفهوم حقل الإنتاج في ظل نظام SCEA فهو وسيط بين نظامي (SCPM/SCN)

حيث يبين أن كل سلعة أو خدمة يتم تبادلها في السوق هي نشاط منتج، إن حقل الإنتاج في هذا النظام يشمل مجموع النشاطات الناتجة عن خلق مادي أو غير مادي للسلع والخدمات باستثناء الخدمات غير المسوقة،إذا حقل الإنتاج في نظام SCEA يستثني خدمات الإدارات العمومية وخدمات المؤسسات المالية والخدمات المترلية.

تصنيف الخدمات في نظام SCEA

تصنف الخدمات في هذا النظام إلى ثلاثة أصناف:

أ - الخدمات المادية الإنتاجية:ويشمل النشاطات التالية

:النقل ملحقاته،الاتصالات،التجارة،خدمات السياحة الفنادق،المقاهي،المطاعم وسطاء وملاحق

الصناعة والتجارة،خدمات الهندسة المعمارية،التنظيف،التسويق،التصليح والصيانة.

ب - الخدمات غير المادية الإنتاجية :وهي الخدمات المسوقة المقدمة للعائلات مثل الطب

الخاص،التعليم،السينما،الحلاقة..الخ.

ت - الخدمات غير المادية غير الإنتاجية :وهي الخدمات التي تقدم مجانا كالتعليم،الصحة

العمومية،خدمات الإدارات العمومية،الخدمات المالية والتأمينات،الخدمات المترلية.

وبهذا يصبح حقل الإنتاج في نظام SCEA كما يلي:

حقل الإنتاج في SCEA = حقل الإنتاج في نظام* SCPM + الخدمات غير المادية الإنتاجية

.أو

حقل الإنتاج فيSCEA= حقل الإنتاج في SCN * - الخدمات غير المادية غير الإنتاجية

تقييم الإنتاج في نظام SCEA:

من أهم مشاكل حساب المجمعات الاقتصادية مشكلة تقييم هذه المجمعات ، إذ من الواضح أنه يستحيل تقييم الإنتاج الكلي للبلد باستخدام الوحدات الفيزيائية لأنها غير متجانسة، وهناك من حاول قياس الإنتاج الكلي للبلد باستخدام ساعات العمل المبذولة في الإنتاج ولكن كانت عدة صعوبات لقياس الإنتاج بساعات العمل وهذا ما أدى إلى اللجوء إلى قياس الإنتاج الكلي بالوحدات النقدية أي بواسطة الأسعار لأنه الأسلوب الأمثل لقياس مجموعات مختلفة من المنتوجات سواء كانت هذه المنتوجات سلعا أو خدمات، ومن بين مزايا هذا الأسلوب أنه يسمح بجمع قيم كل السلع والخدمات مهما تنوعت،كما أن الأسعار تعكس أهمية كل منتوج اقتصادي أي أنها تعكس منفعته.

إن تقييم مختلف قيم الإنتاج بالأسعار الجارية (الاسمية) لها عيوب وذلك لعدم إقصاء التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار ،ومن أجل التخلص من ذلك وحساب الإنتاج الحقيقي المتعلق بتغير الكميات الحقيقية يجب استخدام الأسعار الحقيقية وهي الأسعار سنة الأساس وذلك عن طريق الأرقام القياسية(المؤشرات) ويمكن تقسيم الأرقام القياسية

إلى :

- IVAL :مؤشر القيمة ويبين دراسة نمو الوحدات الاقتصادية لنفس البلد عبر الزمن ،

$$IVAL= (\Sigma Q_1.P_1/ \Sigma Q_0.P_0).100$$

حيث:

الكميات المنتجة في السنة الجاريةQ1:

سعر السلع والخدمات في سنة الجاريةP1:

الكميات المنتجة في سنة الأساسQ0:

سعر السلع والخدمات في سنة الأساسP0:

- IVOLمؤشر الحجم : يقيس النمو الكمي للبلد من السلع والخدمات خلال سنة معينة

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$IVOL=(\Sigma Q1.P0/\Sigma Q0.P0).100$$

ويستخدم مؤشر الحجم في حساب معدل النمو الحقيقي ، وذلك كما يلي:

$$TCRt=(IVOLt-IVOLt-1)/(IVOLt-1).100$$

- IPمؤشر السعر: يقيس هذا المؤشر تطور المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل

البلد خلال سنة معينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$IP=(\Sigma Q1.P1/\Sigma Q1.P0).100$$

ويستخدم الرقم القياسي للأسعار في حساب معدل التضخم السنوي ، وذلك كما يلي:

$$Tit=(IPt-IPt-1/IPt-1).100$$

وبالتالي تصبح العلاقة التي تربط بين المؤشرات الثلاثة هي:

$$IP=(IVAL/IVOL).100$$

مثال تطبيقي:

المنتوج

السنة / المنتوج	T_0		T_1	
	Q_0	P_0	Q_1	P_1
المنتوج01	1500	600	1800	900
المنتوج02	1200	450	1500	600

المطلوب : أحسب مؤشر القيمة والحجم والسعر لكل منتوج ؟

الحل:

01-حساب مؤشر القيمة للمنتوجين 1 2

$$IVAL=(\Sigma Q_1.P_1/\Sigma Q_0.P_0).100$$
$$IVAL_{01}=(1800.900/1500.600).100$$

=(1.620.200/900.000).100
$IVAL_{01}$=180%
$IVAL_{02}$=(1500.600/1200.450).100
=(900.000/540.000).100
$IVAL_{02}$=166,66%

02-حساب مؤشر الحجم للمنتوجين 1 2

IVOL=($\Sigma Q_1.P_0/\Sigma Q_0.P_0$).100
$IVOL_{01}$=(1800.600/1500.600).100
=(1.080.000/900.000).100
$IVOL_{01}$=120%
$IVOL_{02}$=(1500.450/1200.450).100

=(675.000/540.000).100
$IVOL_{02}$=125%

03- IPحساب مؤشر السعر

IP=($\Sigma Q_1.P_1/\Sigma Q_1.P_0$).100
IP_{01}=(1800.900/1800.600).100
=(1.620.000/1.080.000).100
IP_{01}=150%
IP_{02}=(1500.600/1500.450).100
= (900.000/670.000).100
IP_{02}=133.33%

طريقة ثانية لحساب مؤشر السعر:

IP_{01}=($\Sigma IVAL_{01}/\Sigma IVOl_{01}$)/100
=(180/120).100
IP_{01}=150"
IP_{02}=($\Sigma IVQL_{02}/\Sigma IVOL_{02}$).100
= (166.66/125).100
IP_{02}=133.33%

تحديد حقل الملاحظة في نظامSCEA

تتمثل عناصر الملاحظة في نظامSCEA في التحديد المكاني والزماني لحقل الإنتاج . وكذاالأعوان الاقتصادية ومختلف العمليات الاقتصادية

01- **التحديد المكاني**:وذلك يتم بالاعتماد على مبادئ الإقامة،إذ أن المحاسبة الوطنية تهتم بالنشاطات الأعوان المقيمة،وهي تلك الوحدات الوطنية والأجنبية التي تقوم بنشاط دائم يفوق السنة داخل القطر الجزائري.

02- **التحديد الزماني** :إن المدة المعمول بها في حساب مختلف المجمعات الاقتصادية في نظامSCEA (من 01 /01 الى 31 /12هي السنة الميلادية)

03- **الأعوان الاقتصادية**: إذا لاحظنا اقتصاد أي بلد نجده يتكون من عدة وحدات اقتصادية ، ومحاولة تتبع نشاط كل وحدة على حدا يبدو مستحيلا ولهذا يتم في المحاسبة الوطنية تجميع هذه الوحدات تبعا لتجانس نشاطها وفقا لأسس ومبادئ معينة، وذلك

حسب أهداف التحليل الاقتصادي وبناءا على ما سبق فإن نظامSCEA يصنف الأعوان الاقتصادية وفق مبدأين أساسيين:

-المبدأ القانوني:يتم تصنيفها إلى قطاعات مؤسسية.

-المبدأ التقني :يتم تصنيفها إلى فروع اقتصادية.

أ - تصنيف الأعوان الاقتصادية إلى قطاعات مؤسسية :إذا اعتمدنا على المبدأ القانوني فإنه يتم تجميع الأعوان الاقتصادية ضمن قطاعات مؤسسية، وعلى هذا الأساس فإ ن نظامSCEA

يصنف الأعوان الاقتصادية إلى 04 قطاعات مؤسسية بالإضافة إلى شبه قطاع مؤسسي وهي على التوالي:

1- (SQS):قطاع المؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية غير المادية

الوظيفة الأساسية لهذا القطاع هي إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية القابلة للتسويق مستثنى منها الخدمات المالية، ويضم هذا القطاع جميع المؤسسات الإنتاجية المقيمة بالجزائر حسب نظامSCEA ، ويقصد بأشباه المؤسسات الإنتاجية المؤسسات الأجنبية التي لها فروع تنشط بالمحيط الاقتصادي داخل البلد، بالإضافة إلى بعض الهيئات التي تنتج خدمات مسوقة ولها ميزانية خاصة بها ،كما يضم المؤسسات ذات الشخص الوحيد التي لها محاسبة كاملة.

2- :قطاع العائلات والمؤسسات الفرديةMEI

يضم هذا القطاع الوحدات الأساسية المقيمة والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في الاستهلاك ويتكون هذا القطاع من العائلات العادية بالإضافة إلى العائلات الجماعية(وهي مجموعة أشخاص تعيش في مكان واحد في شكل جماعي، وتخضع لتنظيم موحد كطلبة الإحياء الجامعية ،الثكنات العسكرية.. الخ)، أما المؤسسات الفردية المضافة إلى هذا القطاع فتضم كل المؤسسات التي لها شخصية قانونية ولكن لها محاسبة كاملة مثل :مكاتب المحاماة،الأطباء،الخواص..الخ.

-3 قطاع المؤسسات الماليةEF يضم هذا القطاع مجموع الوحدات الاقتصادية الأساسية المقيمة والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في تمويل النشاطات الاقتصادية ، ويضم هذا القطاع:البنوك بمختلف أنواعها،الخزينة العمومية..الخ،ومن المعلوم أن هذا القطاع غير إنتاجي في نظامSCEA.

-4 قطاع الإدارات العموميةAP: يتكون هذا القطاع من الوحدات الأساسية المقيمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في تقديم الخدمات غير الإنتاجية حسب نظامSCEA وبالتحديد الخدمات المجانية وشبه المجانية(التعليم العمومي،الصحة العمومية،العدالة،... الخ)، وإعادة توزيع المداخيل بين مختلف فئات المجتمع (الخدمات) صناديق التقاعد..الخ.

-5 القطاع الخارجي أو باقي العالم RDM: وهو شبه قطاع ويتمثل في مجموع الوحدات غير المقيمة وغير المتجانسة(عائلات مؤسسات أجنبية،مؤسسات مالية أجنبية ،حكومات أجنبية) والتي لها علاقات اقتصادية داخل الوطن وهذا القطاع ليس قطاع بالمعنى الصحيح لأنه يشمل عدة وحدات مؤسسية غير متجانسة

ب-تصنيف الأعوان الاقتصادية إلى فروع اقتصادية :إن المبدأ المعتمد في التصنيف هو المبدأ التقني،حيث أن جميع الأعوان الاقتصادية التي تنتج نفس المنتوج تجمع ضمن فرع اقتصادي واحد وعلى هذا الأساس فإن نظامSCEA يميز بين أنواع الفروع التالية:

1-فرع الإنتاج:يضم كل وحدات لإنتاج السلع والخدمات المادية داخل البلد.

2-فروع الخدمات المسوقة:يضم الخدمات المسوقة غير الخدمات المادية مثل : خدمات التعليم الخاص،الصحة الخاصة،خدمات المؤسسات المالية،خدمات السكن.

3-فرع الخدمات غير المسوقة للإدارات العمومية:ويضم الخدمات المجانية وشبه المجانية التي تقدمها الإدارات العمومية بمختلف أنواعها .

4-فرع العائلات:يضم العائلات بمختلف أنواعها والتي تقوم بوظيفة الاستهلاك.

- 04العمليات الاقتصادية حسب نظامSCEA.

إن هذا النظام يهتم بمختلف العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصادية للبلد،وعلى هذا الأساس فإن هذه العمليات تصنف ضمن مجموعات متجانسة حسب طبيعة العملية الاقتصادية ،وبشكل يسهل تحليل مختلف النشاطات للبلد خلال مدة زمنية معينة.

إن نظامSCEA يصنف هذه العمليات إلى صنفين:

1-العمليات غير المالية :وتتكون من*العمليات على السلع والخدمات:ويقصد بها مختلف المعاملات التي تخضع لها السلع والخدمات الإنتاجية والمتاحة في البلد خلال فترة زمنية معينة، وتبين لنا هذه العمليات مصدر السلع والخدمات الإنتاجية المتاحة في البلد وكذا كيفية استخدام هذه السلع والخدمات وتشمل هذه العمليات الإنتاج،الاستهلاك،الاستثمار،التصدير،الاستيراد..الخ

*عمليات التوزيع:هي كل المعاملات التي تتم بين الأعوان والوحدات الاقتصادية للبلد والتي يكون موضوعها توزيع وإعادة توزيع المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

2-العمليات المالية :وتضم كل العمليات التي تبين الوضع المالي للوحدات والأعوان الاقتصادية للبلد خلال فترة زمنية(حاجة للتمويل او قدرة على التمويل)